A

الأمم المتحدة

الجمعيـة العامـة

Distr.
GENERAL

A/43/124/Add.1
27 May 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البند ١١٩ من القائمة الاولية*

وحدة التفتيش المشتركة

الابلاغ عن اداء برامج الامم المتحدة ونتائجها : مكونات استعراض الرصد والتقييم والادارة

مذكرة من الامين العام

يتشرف الامين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الابلاغ عن اداء برامج الامم المتحدة ونتائجها : مكونات استعراض الرصد والتقييم والادارة" (A/43/124) .

* A/43/50 .

المرفق

تعليقات الامين العام

أولا - نبذة عامة

١ - يشمل تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الابلاغ عن أداء برامج الامم المتحدة ونتائجها : مكونات استعراض الرصد والتقييم والادارة" سنوات عديدة فيما يوفره من تغطية تاريخية ويتناول في مادته جزءا كبيرا من الدورة الكاملة للتخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم فيما يتعلق بانشطة الامم المتحدة . ولذلك فإن ذلك التقرير يحظى بالترحيب بوصفه خلاصة وافية لما حدث في هذا المجال البالغ الاهمية .

٢ - ففيما يتعلق بالجانب الاول ، وهو جانب التغطية التاريخية ، تجدر ملاحظة أن الجمعية العامة ، عند قيامها بالنظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة في دورتها الثالثة والاربعين ، سوف يكون معروضا عليها كذلك تقرير الامين العام عن أداء برنامج الامم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (A/43/326 و Add.1) وتقرير الامين العام عن تطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وانجازها وتوجيهات السياسة العامة (A/43/179) ، اللذان لم يكونا قد صدرا بعد في الوقت الذي تم فيه اعداد تقرير وحدة التفتيش المشتركة ووضعه في صيغته النهائية .

٣ - والتقرير الاخير المشار اليه عن أداء البرنامج في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ يشتمل على عدد من التحسينات ، حسبما أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والعشرين ، ويعتبر تطورا جديدا هاما في عملية تعزيز هذا النوع من الإبلاغ وزيادة فائدته للدول الاعضاء في إطار الاستعراض الحكومي الدولي لرسم البرامج ولتنفيذها . ومن فضول القول تأكيد الاهمية التي يعلقها الامين العام على هذه العملية بوصفها أداة ادارية تؤدي أغراضا مماثلة على جميع مستويات الامانة العامة فيما يتعلق برسم البرامج والاجراءات الاشرافية في عملية التنفيذ . ويعتقد الامين العام أن الخطوة الاولى تم اتخاذها ، أولا ، نحو تعزيز المضمون التحليلي للابلاغ عن أداء البرنامج ، المستند الى القدرة التي أنشئت من أجل هذا الغرض بواسطة استخدام الحاسبات الالكترونية ، وثانيا ، نحو توفير تفسير أكثر تفصيلا لحالات الخروج عن الالتزامات المبرمجة في A/43/326/Add.1 . وفي الوقت الذي لا يزال يوجد فيه متسع

للتحسين في مضمون التغطية المتعمقة في الابواب الفردية للميزانية البرنامجية وكذلك في سعة التغطية بالاشتمال على انشطة لا تشكل حتى هذه اللحظة جزءا من الابلاغ عن اداء البرنامج ، فإنه يعتقد مع ذلك أن الحركة والاتجاه العامين للابلاغ عن الاداء يعكسان بصورة دقيقة ، أولا ، الاجراءات والمبادئ التوجيهية الموجزة في الانظمة والقواعد المنظمة لتخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية في الميزانية ، ورصد التنفيذ واساليب التقييم فيما يتعلق برصد اداء البرامج والابلاغ عنه ؛ وثانيا ، ادماج رصد اداء البرامج في الدورة الكاملة لتخطيط البرامج وميزنتها ورصدها ، بوصفه ينطلق مما سبقت برمجته ويوفر تغذية مرتدة ودعما للتقييم وكذلك لرسم البرامج في المستقبل ؛ وثالثا ، فائدته بوصفه أداة ادارية يمكن على أساسها القيام بتشخيص أولي لاجراء تحقيقات متعمقة أخرى كالتقييمات المتعمقة والتقييمات الذاتية والاستعراضات والتحليلات الادارية .

٤ - وينبغي النظر إلى تقييم وحدة التفتيش المشتركة لنطاق التغطية التي يوفرها الابلاغ عن اداء البرنامج بوصفه علاقة متبادلة مباشرة بين نطاق وتفاصيل المضمون البرنامجي لمختلف ابواب الميزانية البرنامجية للمنظمة . وفي هذا الصدد ، ثمة ضرورة إلى التمييز بصورة واضحة بين برنامج عمل وحدة معينة وقيام تلك الوحدة ذاتها بالانشطة التنفيذية في صورة انجاز للتعاون التقني . وحيث أن الاخير يمول بالكامل من موارد خارجة عن الميزانية ، أي من تمويل ذي طابع طوعي أو غير مقرر ، فمن المهم أن يكون الابلاغ عن الانجاز في شكل يأخذ في الاعتبار أيضا جميع الجوانب ، بما فيها القيود ، المتصلة بهذا المصدر التمويلي .

٥ - ومما له صلة بالموضوع كذلك النظر في آليات الابلاغ الحالية على صعيد الهيئات الحكومية الدولية لاستعراض البرامج ، التي نشأت بمرور الزمن واثبتت فائدتها الكبيرة لتلك الهيئات من ناحيتين : بوصفها تشرف على تنفيذ البرامج وكذلك بوصفها الخلفية التي في ضوئها سينظر في الموافقة على برامج عمل أخرى . ومادامت هذه الآليات قائمة وعاملة ، فإن الابلاغ عنها إلى لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة قد يحتاج إلى أن ينظر فيه ، في عملية التوليف على الاقل ، في إطار الابلاغ عن أداء البرامج في المستقبل .

٦ - وإن تقدير وحدة التفتيش المشتركة للقدرة التقييمية والانشطة التقييمية للامم المتحدة صحيح بوجه عام ، وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز نظام التقييم لاغراض تحسين فعالية البرامج . وفي الوقت الذي يعترف فيه بأن عملية ادماج التقييم في

دورة تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها كانت بطيئة بعض الشيء ، فينبغي ايضاح ان الاليات اللازمة لهذا الدمج قائمة .

٧ - وثمة تقرير عن تطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وانجازها وتوجيهات السياسة العامة (A/43/179) يجري تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين ويجري النظر فيه من قبل لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والعشرين . وتوجد في ذلك التقرير اجابات على العديد من القضايا التي أثارتها وحدة التفتيش المشتركة . فمن بين أمور أخرى ، يوضح التقرير أن نظام التقييم الذاتي قد أقيم بالفعل وهو الآن عملية جارية ؛ وأن مديري البرامج قد طلب اليهم إجراء تقييم ذاتي لأكبر عدد ممكن من البرامج الفرعية خلال الجزء المتبقي من فترة الخطة المتوسطة الاجل الحالية كيما يكون في الامكان تطبيق نتائج التقييم للوصول إلى صياغة وتنفيذ أكثر فعالية للخطة المتوسطة الاجل القادمة ، وهو ما ينبغي أن يؤدي بدوره إلى تنفيذ للبرامج أكثر فعالية . وقد صدر دليل التقييم باللغة الاسبانية والانكليزية والفرنسية وجرى توزيعه على نطاق واسع ؛ وتم ادخال تحسينات عدة في الاجراءات المتعلقة بالتقييم والابلاغ عنه ، بما فيها الاجراءات المتصلة بانشطة التعاون التقني ، التي يتبع تقييمها في العادة المبادئ التوجيهية التي أصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائي في عام ١٩٨٧ .

٨ - وأحد مجالات الاهتمام الرئيسية في تقرير وحدة التفتيش المشتركة يتمثل في الحاجة الى توفير معلومات وافية عن أداء البرنامج إلى الهيئات الحكومية الدولية تسهيلا لاتخاذها القرارات ، وهي مسألة وردت الاشارة اليها في إطار الابلاغ عن أداء البرنامج في الفقرة ٥ أعلاه . وتلك الحاجة مسلم بها أيضا في سياق التقييم . وبالاضافة إلى نتائج التقييمات المتعمقة والاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات ، والابلاغ العام إلى الجمعية العامة كل سنتين من خلال لجنة البرنامج والتنسيق ، يجري النظر حاليا في اتخاذ ترتيبات لإبلاغ الهيئات الحكومية الدولية لاستعراض البرامج بالنتائج المستخلصة من عملية التقييم الذاتي ، وهو ما يشبه الممارسة الحالية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الذي يقدم تقارير عن نتائجه إلى مجلس ادارته ، مجلس التجارة والتنمية .

٩ - ويجري كذلك ايجاد طرق ووسائل كجزء من أنشطة المتابعة في اجراء التقييم الذاتي (أ) لكفالة تنفيذ أنشطة التقييم الذاتي بصورة أكثر انتظاما وفعالية ، (ب) ولتحسين المنهجية التي ستسمح باجراء تحليل سليم واستخلاص نتائج صحيحة ،

(ج) وتعزيز الروابط بين تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها ، (د) وضمان تطبيق نتائج التقييم بصورة منتظمة من أجل تحسين صياغة البرامج وتنفيذها .

١٠ - وإن التعليقات التي أبدتها وحدة التفتيش المشتركة بصدد نظام التقييم الذاتي ، بما في ذلك قيام وحدة التقييم المركزية بتوفير التدريب والدعم الاستشاري ومراقبة الجودة والتحليل والتغذية المرتدة ، وتحسين المنهجية ، وزيادة مسؤوليات تلك الوحدة ، تلقى قبولا حسنا وستكون في حاجة إلى اهتمام دائم . وقد جرى تعزيز الوحدة بوظيفة جديدة من الفئة الفنية فاصبحت تضم الآن خمس وظائف لا ثلاثا من الفئة الفنية .

ثانيا - تعليقات محددة على التوصيات

١١ - في التوصية ١ تقترح وحدة التفتيش المشتركة الاستعاضة عن تقرير اداء البرامج الحالي بتقرير "يحلّل التقدم المحرز والنتائج المنجزة بالمقارنة بالاهداف المحددة لكل برنامج فرعي من برامج الامم المتحدة" . وسوف ينظر الامين العام في النموذج المقدم في المرفق الثاني من تقرير الوحدة ، وهو نموذج مقترح للوفاء بذلك الشرط . ولكن قد يبدو في أول الامر أن ذلك النموذج صالح لعملية التقييم الذاتي ، حيث يقدم موجزا مفيدا للاغراض التحليلية على مستوى البرامج الفرعية . بيد أن ادراج هذا الموجز في شكل "منقح" وتقديمه الى الجمعية العامة ، بواسطة لجنة البرنامج والتنسيق ، كما تطلب احكام المادة السادسة من الانظمة والقواعد المنظمة للتخطيط البرنامجي[1] ، لن يكون من شانه مخالفة هذه الشروط فحسب بل - وهذا هو الاهم - سيجابه الجمعية واللجنة على السواء بتقرير مسهب من حوالي ٥٠٠ صفحة (بالنظر الى وجود حوالي ٤٧١ برنامجا فرعيا ، كما هو معترف به في الفقرة ٢٣ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة) . وهذا من شانه أن يخلق مشكلة جدولة ، اضافة الى مشاكل التوقيت والانتاج بالمعنى المادي الادق . ويفضل الامين العام أن يوضع هذا الشكل من الابلاغ موضع الاختبار في اطار عملية التقييم الذاتي اولا ، حيث يمكن أن يكون مادة اساسية لوضع المقترحات البرنامجية لفترات السنتين ، التي تقدم اولا الى الهيئات الحكومية الدولية لاستعراض البرامج ويشار اليها بصورة محددة في الحالات التي تظهر فيها تعديلات برنامجية في تلك المقترحات .

١٢ - وفي التوصية ٢ يجري تناول مجموعة من المسائل . فاما الجزءان الاولان (أ و ب) فيتعلقان بمسائل توفير الموظفين للوحدتين المركزيتين المعنيتين بالتقييم (وحدة

التقييم المركزية) وبالرصد (وحدة الرصد المركزية) ، وهي مسائل وضعها الامين العام بالفعل في الاعتبار في التوزيع الجاري لموظفي هاتين الوحدتين . وهما تشكلان الان جزءا من ادارة تخطيط البرامج والميزانية والمالية التي أعيد تشكيلها ، وهناك خمس وظائف من الفئة الفنية مخصصة لوحدة التقييم المركزية واربع لوحدة الرصد المركزية ، والعدد في كلتا الحالتين يشمل وظيفة واحدة برتبة مد - ١ . وقد أحيط علما بالتوصيات المتعلقة بانشطة التقييم ، كما تتضمنها التوصيات ٢ (ج) و (د) و (هـ) ، وسوف تؤخذ في الاعتبار بوصفها جزءا من الجهود المبذولة لتقوية قدرة الامم المتحدة على التقييم .

١٣ - وفي التوصية ٣ يقترح أن "تنظر اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، واللجنة الخامسة ، ولجنة المؤتمرات في أن تطلب من الامانة العامة تقريرا استعراضيا سنويا متعمقا عن اجراءات ونتائج التحسينات في الادارة في مجال منتقى من مجالات الدعم الاداري أو خدمة المؤتمرات" . وفي هذا الاطار ، يرى الامين العام أن من المناسب الاشارة الى أن موضوع الاضطلاع بمهمة رئيسية ، وهي انشاء نظام متكامل للمعلومات الادارية للامانة العامة باسرها ، قد عولج في التقارير الاخيرة المقدمة الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين ودورتها الثالثة والاربعين القادمة . ويرى الامين العام انه اذا ما انشئ هذا النظام واصبح عاملا ، فإن مثل هذه التقارير ستكون أحد نواتجه .

١٤ - وفي التوصية ٤ يذكر انه "ينبغي أن يولي الامين العام أولوية عالية في الجهود المبذولة حاليا في مجال الابتكار التكنولوجي لايجاد نظام معلومات ادارية يعمل بالحاسبة الالكترونية ويجمع بين معلومات الاداء والمعلومات المالية" . وقد كان هذا الجانب أحد اهتمامات الجمعية العامة ، ولجنتها الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق مدة من الزمن ، وتناولته أخيرا لجنة البرنامج والتنسيق ، التي "طلبت الى الامين العام" في دورتها السادسة والعشرين "أن يواصل جهوده الرامية الى وضع منهجية لجعل المعلومات الواردة في التقرير المتعلق باداء البرنامج والتقرير المتعلق باداء الميزانية قابلة للمقارنة"(٢) . وستوضع هذه المسألة في الاعتبار وسوف تحظى بما تستحقه من الاهتمام في سياق تطوير النظام المتكامل للمعلومات الادارية المشار اليه في الفقرة السابقة .

الحواشي

(١) بالنظر الى موافقة الجمعية العامة في الفقرة ١ من الفرع الاول من قرارها ٢١٥/٤٢ على توصية لجنة البرنامج والتنسيق باضافة مادة جديدة ثالثة الى الانظمة والقواعد المنظمة لتخطيط البرامج (انظر A/42/16 ، الجزء الثاني ، الفقرة ٧٤) ، فإن المادة المشار اليها أعلاه بصدد رصد تنفيذ البرنامج هي المادة الخامسة من النص المطبوع ((ST/SGB/PPBME Rules/1 (1987) .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٣٨ (A/41/38 و Corr.2) ، الفقرة ٥٣ .

- - - - -